رأي اقتصادي

هل نأخذ العبرة من كوريا الجنوبية

■،، خبر أذيع من كوريا الجنوبية بكل بساطة لتتلقفه وكالات الأنباء العالمية وتنشره في جميع أرجاء المعمورة ليثير الدهشة والاعجاب معاً برغم بساطة صياغته..

الخبر حمل قراراً كورياً جنوبياً برصد ٣٩ مليار دولار لبناء عاصمة جديدة عوضاً عن العاصمة الحالية سيئول التي يقطنها نصف عدد سكان كوريا الجنوبية- أو هم أكثر من النصف-، هذا ما قررته الحكومة الكورية كحل لمشكلة الازدحام السكاني في العاصمة والذي جاء نتيجة للهجرة من الريف والولايات الأخرى للاقامة في عاصمة دولتهم الصناعية العملاقة والتي تعد من أكبر النمور الآسيوية.

كوريا التي ظلت تعاني من النزوح السكاني من الريف والولايات الأخرى إلى العاصمة، منذ بداية الثمانينات قررت لنفسها حلاً جذرياً على طريقتها، وبما يتناسب مع قدراتها الاقتصادية الكبيرة.. هذا بعد أن عجزت عن إيجاد أي حل آخر لهذه المعضلة..

فقد فشلت كل السياسات التي حاولت اتباعها للخروج من هذا المأزق.. ولو رجعت كوريا إلى بداية الثمانينيات لما كررت نفس سياساتها التي أدت إلى هذه المشكلة.

أشرف النولي

فالصناعات والمؤسسات التجارية الدولية التي تمحورت حول عاصمة صناعية وتجارية بحجم كوريا الجنوبية جعلت السكان ينزحون إليها بحثاً عن فرصة عمل أفضل ونمط معيشي أكثر تقدماً ورفاهية..

وهذه هي نفس الغلطة التي تقع فيها كل دول العالم الثالث عندما تخطط للتحديث والانتقال باقتصادها نحو مسايرة العصر فتتجه إلى التصنيع إما لتحقيق اكتفاء ذاتي من الصناعات الخفيفة والوسطية والتي يمكن أن تؤهلها لتحقيق طموحها في الصناعات الثقيلة أيضاً، وأما لاقتحام عالم التصنيع للتصدير اعتماداً على رخص الأيدي العاملة أو توفر الخامات محلياً- كما حدث في كل دول النمور الآسيوية- ما يؤدي إلى ازدحام عواصمها التي تتمحور حولها دائماً كل الصناعات إما لقربها من مركز القرار تسهيلاً لأعمالها وإما لتخطيط سيء لتشجيع الاستثمار فلا يتم رسم خريطة صناعية احتمالية لتوزيع الصناعات على الولايات المختلفة مع موازاة التنمية الريفية ورفد الريف بالخدمات التي أصبحت ضرورية للمعيشة المعاصرة كالطرق المعبدة المسفلتة والكهرباء والماء والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية..الخ

بحيث تضيق الهوة بين نمط الحياة في العاصمة ومثيله في الريف والاهم هو التنمية الزراعية والتشجيع على إنتاج المواشي والألبان.. الخ من منتجات الريف اضافة إلى تنمية الأسرة الريفية نفسها والعمل على توفير مصادر مساعدة للدخل يجعلها بعيدة عن التفكير في الهجرة إلى المدن وبالتالي إلى العاصمة وفي الحقيقة ان هذا هو ما نحتاجه نحن اليوم وبسرعة فالتخطيط لتنمية الريف والمحافظات الأخرى والسعي نحو لا مركزية حقيقية توزيع المشاريع الاستثمارية الصناعية حسب خطة أو خريطة احتمالية هو ما سيجنبنا الوصول إلى الكارثة التي وصلت إليها سيئول والتي كلفت الاقتصاد الكوري ٣٩ مليار دولار.

ترى هل نستطيع نحن حل مشكلتنا المشابهة إذا ما وقعت خلال سنوات؟!

٧٣,٠٥ مليار ريال عوائد الليالي السياحية خلال الأعوام ٩٩-٢٠٠٣م

ارتفاع عدد القادمين من الدول العربية الى ١٠٥ آلاف سائح وتراجع القادمين من اوروبا

كتب/أحمد حسن الطيار

■،، ارتفعت عائدات الليالي السياحية التي قضاها السياح القادمون إلى بلادنا من مختلف أنحاء العالم خلال الأعوام «٩٩-٢٠٠٣م» إلى أكثر من ٧٣,٠٥ مليار ريال وبمتوسط ٥,٧٠ ليلة سياحية كل عام.

فقد ارتفعت تلك العائدات من ٩,٧ مليار ريال عام ٩٩م إلى ١٢,٤٩ مليار ريال عام ٢٠٠٠م وفي حين تراجعت عام ٢٠٠١م إلى ٦,٤ مليار ريال فقد شهدت قفزة نوعية عام ٢٠٠٢م لتصل إلى ١٨,٩ مليار ريال ثم واصلت نموها بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٣م لتحقق اعلى عائد سياحي بلغ ٢٥,٤٧ مليار ريال وبنسبة ٣٥٪ من إجمالي عوائد السياحة للأعوام الخمسة الماضية.

وبحسب احصائية حديثة أصدرها قطاع الإحصاءات السكانية والاجتماعية بالجهاز المركزي للاحصاء وحصلت الـ«الثورة» على نسخة منها حول احصاءات السياحة والاعلام للأعوام ٩٩-٢٠٠٣م فقد بلغ عدد السياح الذين زاروا اليمن خلال تلك الفترة أكثر من «٤٥٩» ألف سائح وشهدت السياحة الخارجية نمواً ملحوظاً حيث ارتفع عدد القادمين من ٥٨,٣ ألف سائح عام ٩٩م إلى ٧٢,٩ ألف سائح عام ٢٠٠٠م ثم ارتفع من ٧٥,١ ألف سائح عام ٢٠٠٢م إلى ٩٨,١ ألف سائح عام ٢٠٠٢م ليشهد قفزة نوعية في الارتفاع وصلت إلى ١٥٤,٧ ألف سائح عام ٢٠٠٣م.

واشارت الاحصائية إلى أن السياح القادمين إلى بلادنا من دول الشرق الأوسط قد احتلوا المرتبة الأولى في اعداد من زاروا اليمن للسياحة خلال الخمس السنوات الماضية حيث تجاوز عددهم في العام الماضي ٢٠٠٣م ١٠٥,٢ ألف سائح وبنسبة ٦٨٪ من عدد السياح الوافدين خلال العام ٢٠٠٣م مضيفة بأن السياح القادمين من قارة آسيا جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة ١٠,٨٪ حيث بلغ عددهم ١٥,٦ ألف سائح يليهم القادمين من القارة الأوروبية بنسبة ٨,٨٪ وبعدد يتجاوز ١٣,٧ ألف سائح فالقادمون من الأمريكيتين بلغوا ١٢,٩ ألف سائح.

وقالت الإحصائية أن القادمين للسياحة من القارة الأفريقية قد بلغوا خلال العام ٢٠٠٣م أكثر من ٦,٧٠ ألف سائح في حين لم يتجاوز القادمين من قارة استراليا ٣٧٧ سائحاً.

واشارت الاحصائية إلى أن هناك زيادة في اعداد السياح القادمين من الدول المجاورة وبخاصة المملكة العربية السعودية حيث ارتفع عددهم من ٩,٨ ألف سائح عام ٢٠٠٠م إلى ١٤,٤ ألف سائح عام ٢٠٠١م ثم قفزت الاعداد إلى ٣٨,٣ ألف سائح عام ٢٠٠٢م ليرتفع عدد الإخوة السعوديين الذين قدموا للسياحة في بلادنا عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ٥٩,٧ الف سائح. وبنسبة ٥٦,٧٪ من إجمالي اعداد السياح القادمين إلى اليمن من الجنسيات العربية. وأضافت الاحصائية أن السياح القادمين من سوريا احتلوا المرتبة الثانية عام ٢٠٠٣م وبلغوا ٦,٨ ألف سائح يليهم القادمين من مصر بنحو ٣,٧ ألف سائح ثم العراقيين بـ٢٨٨٦م سائحاً ثم الأردنيين بـ٢٦٨٩ سائحاً ثم السودانيين بـ١٨٧٥ سائحاً فيما بلغ عدد القادمين من جنسيات عربية أخرى حوالي ٢٧,٨ ألف سائح وبنسبة ٢٦,٣٪ من اعداد القادمين من الدول العربية.

وأوضحت الاحصائية التي تعد الأولى من نوعها التي يصدرها قطاع الاحصاءات السكانية والاجتماعية بالجهاز وستأخذ شكلا محدثا كل عام حسب ما أشار الدكتور جمال الوحيشي الوكيل المساعد لهذا القطاع أن السياح العرب القادمون إلى بلادنا قد ارتفع عددهم بشكل ملحوظ خلال الخمس السنوات الماضية فقد ارتفع عدد من زاروا اليمن للسياحة من ٢٧,٧ ألف سائح عام ٢٠٠٠م إلى ٣٦,٧ ألف سائح عام ٢٠٠١م ثم ارتفع عددهم بشكل مضطرد من ٦٤,٩ ألف سائح عام ٢٠٠٢م إلى ١٠٥,٣ ألف سائح عام ٢٠٠٣م.

وبحسب الاحصائية فإن السياح القادمون من الدول العربية يمثل الجزء الأكبر من إجمالي السياح الذي زاروا بلادنا خلال الخمسة الأعوام الماضية وأكدت أن اعدادهم تضاعف حوالي ٥ مرات بين «٩٩-٢٠٠٣م». متوقعة أن يرتفع الرقم للعام ٢٠٠٤م.

واضافت الاحصائية أن هناك تراجعاً في اعداد السياح القادمين من القارة الأوروبية وبخاصة عقب احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ففي حين وصل عدد السياح الأوروبيين حوالي ٢٤,٨ ألف سائح عام ٢٠٠٠م. نجد أنهم ارتفعوا إلى ٢٥,٨٦ ألف سائح عام ٢٠٠١م لكنهم تراجعوا إلى ١٥,٨ ألف سائح عام ٢٠٠٢م ثم انخفضت اعدادهم ايضاً إلى ١٣,٧ ألف سائح عام ٢٠٠٣م وبحسب التوزيع من حيث البلدان احتل البريطانيون المرتبة الأولى بـ٤٦٠٠ سائح ثم الألمان حوالي ١٩٠٠ سائح فالفرنسيون ١٨٨٢ سائحاً والأيطاليون ١٧٣١ سائحاً والهولنديون ٨٠١ سائح.

تصدير أكثر من ٧٩ ألف طن من المنتوجات الوطنية عبر ميناء عدن

■،، عدن/ سبأ/..

بلغ إجمالي الصادرات التي صدرت عبر أرصفة المعلا ميناء عدن خلال الثمانية الأشهر الماضية من العام الجاري ٧٩ ألفاً و ٢٠٥ أطنان من المنتوجات الوطنية شملت الاسماك والقطن والحلويات والبسكويت والسمن.

وأفاد الأخ يحيى شرف الكبسي مدير عام جمرك ميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ بأن القيمة الاجمالية للصادرات المذكورة للفترة نفسها بلغ ٣٠ مليوناً و ٤٧ ألفاً و ٢٤٠ دولاراً أي ما يعادل ٥ مليارات و ٥٥٣ مليوناً و ٤٩٤ ألف ريال يمني.

موضحا ان النشاط الايرادي للأشهر الثمانية الماضية والتي شملت الايرادات الفعلية مع الاعفاءات والضرائب الأخرى المتنوعة بلغت ١٠ مليارات و ٥٠١ مليون و ٤٧٢ ألف ريال في حين بلغت الايرادات الفعلية المحققة من اجمالي المبلغ المذكور للفترة نفسها بلغ ٦ مليارات و ٥٧٣ مليوناً و ٤٥٥ ألف ريال وبنسبة زيادة بلغت ٢٨٪ عن الفترة المقابلة لها من العام الماضي ٢٠٠٣م يذكر ان جمرك ميناء عدن حقق ايرادا فعليا خلال شهر اغسطس الماضي بلغ نحو ٨٠٧ ملايين و ١٧٣ ألف ريال.

نزول ميداني لمتابعة اجراءات تحسين جودة التمور والموز في الحديدة

■،، عدن/ سبأ/..

قام فريق بحثي من مركز بحوث الاغذية وتقانات ما بعد الحصاد بعدن خلال نزوله الميداني إلى تعاونية الجر الزراعية بمحافظة الحديدة متابعة الاجراءات التي يجب اتخاذها لتحسين معاملات ما بعد الحصاد من التمور. وذكر الدكتور عمر سالم خنبري مدير عام مركز بحوث الاغذية وتقانات ما بعد الحصاد بعدن لوكالة الأنباء اليمنية/ سبأ/ ان الفريق البحثي قدم خلال زيارته للتعاونية التوجيهات اللازمة لتحسين عمليات ما بعد الحصاد لتقليص الفاقد من التمور ورفع الجودة للتمور المجففة.

واضاف مدير عام المركز ان فريقاً بحثياً آخر يستعد حاليا للنزول الميداني إلى المركز التعاوني للصادرات الزراعية بمحافظة الحديدة لتنفيذ نشاط بحثي حول الانضاج الصناعي للموز دون استخدام الكيماويات في الثلاجات الخاصة بالانضاج وبالاعتماد على درجات الحرارة والرطوبة وغرف الانضاج لتلوين وانضاج ثمار الموز.. مؤكدا ان فترة الانضاج لثمار الموز في ذلك المناخ لا تزيد عن خمسة أيام.

تعقد في صنعاء أواخر الشهر الجاري:

ورشة عمل لمناقشة استراتيجية تطوير التسويق الزراعي

■،، صنعاء/ سبأ/..

تعقد في صنعاء خلال الفترة ٢٧-٢٩ سبتمبر الجاري ورشة عمل لمناقشة استراتيجية تطوير التسويق الزراعي بمشاركة أكثر من ٤٥ كادرا من وزارة الزراعة والري والجهات ذات العلاقة والجهات المانحة.

وتهدف الاستراتيجية إلى تقوية القدرات الادارية والبناء المؤسسي للتسويق الزراعي وتطوير ونشر المعلومات التسويقية وتطوير الإرشاد التسويقي وتفعيل دوره وكذا تنظيم الأسواق ورفع كفاءة التسويق الزراعي وتنمية الصادرات الزراعية.

وأشار الدكتور فاروق محمد قاسم مدير عام التسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري إلى ان الورشة ستستعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه التسويق الزراعي داخليا وخارجيا والتوصيات المقترحة لتطوير التسويق الزراعي وكذا الخطوات التنفيذية اللاحقة لرسم خطط وبرامج الادارة العامة للتسويق الزراعي.

كما ستقف الورشة ايضا على مدى ثلاثة أيام أمام عدد من أوراق العمل ذات العلاقة بالسياسات التسويقية المستقبلية، تتناول الأسواق والتسويق، والأنظمة التسويقية، ونظام المعلومات التسويقية، والارشاد التسويقي الزراعي، بالاضافة إلى المواصفات والمقاييس، وتنمية الصادرات الزراعية، والهياكل والبنية التحتية، والبرنامج التنفيذي للتسويق الزراعي.

اخي المواطن.. اختي المواطنة

هناك مواعيد لاتنسى.. فكن ملتزماً ولا تنسى تحصين طفلك في العام الأول من عمره، حملة التحصين التكميلية ضد أمراض الطفولة القاتلة في المديريات المستهدفة.

الجولة الثالثة من ١١-١٦ سبتمبر ٢٠٠٤م